ظـــــــــاهرة الإبـــــدال في قـــــــراءة الأعمش

د. موسى حسين الشريدي ـ قســــــــم اللغة العربيـــــــــة
كلية التربية قصر بن غشير ـ جامعة طرابلس

مقدّمـــــــــــة:

إنّ دراســـــــــة موضوع الإبـــــدال في اللغة العربيـــــة له أهمية كبيرة لا تنكر، ففي دراســـــــته إثـــــراءٌ لمفردات اللغة من حيث الاستعمال ؛ لذلك وليت وجهي شـــطر الإبدال في قراءة الأعمش سليمان بن عمران الأسدي (ت 148هـــ) وقراءته كما هو معلوم شاذة ؛ لكن شذوذها لا يمنع من البحث فيها، والإفادة منها ، فشذوذها لا ينافي الفصاحة ، بل هي أولى بالدراسة من غيرها من كلام العرب، فهي بالإضافة إلى فصاحتها تعد مصدرا أصيلا للهجات العربية، وفي فصاحتها يقول ابن جني: " وضربًا تعدى ذلك، فسماه أهل زماننا شاذًّا؛ أي : خارجًا عن قراءة القـــرّاء السبعة... ولعله - أو كثيرًا منه - مساوٍ في الفصاحة للمجتمع عليه لكن غرضنا منه أن نُرِي وجه قوة ما يسمّى الآن شاذًّا، وأنه ضارب في صحة الرواية بِجِرانه، آخذ من سمت العربية مهلة ميدانه؛ لئلا يُرَى مرى أن العدول عنه إنما هو غض منه، أو تهمة له."[1]

يقول ابن فارس: الباء والدال واللام اصل واحد، وهو قيام الشيء مقام الشيء الذاهب.[2] ، ويعرفه التصريفيون بأنه "جعل حرف مكان أخر مطلقاً"[3] ، وجاء في الصاحبي ومن سنن العرب: إبدال الحروف وإقامة بعضها مقام بعض، ويقولون: "مدحه ومدهـــه ... وهو كثير مشهور"[4].

والإبدال يقه في أحرف العلة وفي غيرها ، فالإبدال في حرفي العلة كقولنا: إن أصل قال قول ، وفي الصحيحين نحو تَلَعْزَم، وتلعثم وقع الإبدال في صوتي الذال والثاء للمناسبة الصوتية بينهما، وقد يكونان مختلفين كقولنا: إنّ اتّصل أو اتّصف أصلهما: اوْتصل اوْتصف أُبدل الواو تاء و أدغم ؛ لأن صوت الواو وقـــع قبل تاء الانتعال.

وقد اشترط المتقدمين لوقـــوع الإبدال تقارب الصوتين، يقول أبو علي الفارسي (توفي 377 هـ) " أصل القلب في الحروف أنما هو فيما تقارب منها، وذلك الدال، والطاء، والتاء، والذال، والظاء، والثاء، والهاء، والهمزة، والميم، والنون، وغير ذلك مما تدانت مخارجه..."[5]

لكن هذا الشرط لم يتفق عليه جميع المتقدمين الذين كتبوا في الأبدال.[6]

فالمتأمل في قول الفارسي يرى أنه اعتمد في حدوث الإبدال بين صوتين على المخرج، لا على الصفة، لأن الحروف التي ذكرها كل مجموعة منها تتفق في المخرج دون مراعاة للصفة.

وقد وافق د. صبحي الصالح المتقدمين، وذلك في قوله: "فالمعول عليه في باب الإبدال على المخرج لا على الصفة"([7]).

أمّـــا د. إبراهيـــم أنيس فيرى أن " العلاقة الصوتية بين الحرفين في الصفة أو المخرج شرط أساسي"[8].

وبعد هذه المقدمة المختصرة عن الإبدال نتج في موضعنا.

1- المتعلق بالإبـــدال في قراءة الأعمش : فقد وردت في قراءته طائفة من الحروف مُبَدِلاً بعضها من بعض نعرضها فيما يلي:

قرأ قوله – تعالى- : **(إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ يَقُصُّ الْحَقَّ وَهُوَ خَيْرُ الْفَاصِلِينَ)** [سورة الأنعام: آية 58]. قرأها: **(يَقْضِي بِالْحَقِّ)**([9]).

والحجة في قراءات الأعمش بالضاد المعجمة بعدها ياء جعله من القضاء. أي: قضى يقضي قضاءً، والأصل قضاي تطرفت الياء بعد ألف زائدة فقلبت همزة.

قال ابن أبي مريم: "والوجه أنه من القضاء"([10]) ، والذي دل على ذلك ما جاء بعده وهو قوله: **(خَيْرُ الْفَاصِلِينَ)** والفصل إنما يكون في القضاء ، وجاء في البحر " وحكى أن أبا عمرو بن العلاء سُئل أهو يقص الحق أو يقضي الحق؟ فقال لو كان يقص لقال : وهو خير القاصين ..."[11].

وقال ابن جرير: "... وأن الفصل بين المختلفين إنما يكون بالقضاء لا بالقصص، وهذه القراءة (يقضي) عندنا أولى القراءتين بالصواب لما ذكرنا لأهلها من العلة"[12].

أما قراءة المصحف **(يقص الْحَقِّ)** بالصاد، فقد جعله من القصص، أي يحدث بالأنباء الصادقة ومنه قوله تعالى: **(نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ)**. [سورة يوسف: آية 3]

ولما كانت قراءة الأعمش (**الْحَقِّ**) ثبتت الياء في (**يَقْضِي**) لعدم وجود السبب وهو التقاء الساكنين.

قال ابن أبي مريم: " ويجوز أن يكون التقدير يقضي بالحق فحذف الجار..."[13].

وقرأ الأعمش بالذال المعجمة في (**فَشَرِّذْ**)[14] في قوله - تعالى - : **(فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ فِي الْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِمْ مَنْ خَلْفَهُمْ)** [سورة الأنفال: آية 57]

هن ابن جني أنه: "لم يمر بنا في اللغة تركيب (ش، ذ) والأوجه أن تكون الذال بدلا من الدال والجامع بينهما أنهما مجهوران ومتقاربان"[15].

أي : أن ابن جني لم يفرق بين الصوتين لكن الواقع خلاف ذلك ، قال قطرب : "التشريذ بالذال المعجمة تنكيل ، وبالدال المهملة التفريق " ([16])

ولعل هناك دلالة يوحي بها الصوت الناسخ وهو (الدال المهمل) لأن فيه شيئا من الإحكام في مخرجه فالذال من الأصوات الشديدة أو الانفجارية فهي منسجمة مع معنى الآية حيث إن المعنى "افعل بهؤلاء الذين نقضوا عهدك فعلا من القتل والتنكيل العظيم يفرق عنك ويخافك بسببه من خلفهم ويعتبر به من سمعه من أهل مكة وغيرهم "[17].

فلما كان المعنى فيه شدة وقسوة كان صوت الدال المهمل خير مُعَبِّر عن هذا المعنى.

ثم إن صوت الذال هو صوت رخو أو احتكاكي يسمح بوجود منفذ ضيق لتيار الهواء أي: ليس فيه إحكام غلق كالدال المهملة.

الكلمة القرآنية الثانية التي قرأها الأعمش بالإبدال لفظة **(حَرِّضِ)** في قوله - تعالى: **(يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ)** [سورة الأنفال: آية 65].

حيث قرأها **(حَرِّصِ)** بالصاد المهملة[18] من الحرص.

جاء في معجم الوسيط (حَرَص) على الشيء: اشتدت رغبته فيه وفي مادة (حرض) قال: "... وأشرف على الهلاك ... حرَّض على الشيء: حثه عليه"[19].

فالمعنيان متقاربان إلا أن المعنى في قراءة المصحف أقوى؛ لقوة صوت الضاد، فهو صوت أسناني لثوي شديد (انفجاري) مجهور مفخم (مطبق) فقيمته الصوتية أقوى، أما صوت (الصاد) فهو صوت لثوي احتكاكي مهموس مطبق.

ولما كان معنى الآية الكريمة المبالغة في حث المؤمنين على قتال الكفار ناسبها الصوت القوي في تأدية المعنى المراد.

قال الشوكي: "والتحريض في اللغة : المبالغة في الحث"[20].

وقراءة الأعمش بالصاد **(حَرِّصِ)** هو من الحرص وهو قريب من قراءة الجمهور.

فالإبدال وقع بين صوتين متقاربين إذ أن الصاد والضاد تشتركان في صفة الإطباق والاستعلاء لكنهما يختلفان في الجهر والهمس وشدة الرخاوة هذا هو وصف الضاد الحديثة، وهو النطق الذي جاء به القرآن الكريم.

وقرأ بالإبدال لفظة: **(يَجْمَحُونَ)** في قوله تعالى: **(لَوْ يَجِدُونَ مَلْجَأً أَوْ مَغَارَاتٍ أَوْ مُدَّخَلًا لَوَلَّوْا إِلَيْهِ وَهُمْ يَجْمَحُونَ)** [سورة التوبة: آية 57] بالزاي **(يَجْمَزُونَ)**[21] فقراءة

المصحف من جمح بالحاء، وقراءة الأعمش جمز بالزاي، فهل توجد علاقة بين الفعلين في المعنى، وبين الصوتين في المخرج؟

أمّا مْن حيث المعنى، فالمعنى واحد، قال الألوسي: (**يَجْمَزُونَ**) بالزاي وهو بمعنى (يجمحون ويشتدون)[22].

وذهب ابن عطية إلى أنّ (يجزمون) معناه يهربون[23] والتفسير يوضح أن المعنى واحد وإن اختلفت صورة اللفظين.

جاء في التحرير والتنوير قوله: "والمعنى أنهم لخوفهم من الخروج إلى الغزو لو وجدوا مكانا مما يخفي فيه المتخفي فلا يشعر به الناس لقصدوه مسرعين خشية أن يعزم عليهم الخروج إلى الغزو"[24].

وقال القرطبي: "والمعنى: لو وجدوا شيئا من هذه الأشياء المذكورة لولوا إليه مسرعين هربا من المسلمين"[25]

2- الإبدال بين الصوامت في قراءة الأعمش

يقصد بالأصوات (الحركات) وهي: الفتحة، والكسرة، والضمة، وقد وقع الإبدال بينها في كلام العرب، وكان له أثر ظاهر في لهجاتها، والصوامت ليست على درجة واحدة من حيث الخفة والثقل، فالفتحة هي أخف الحركات أما الضمة والكسرة فهما ثقيلتان، ولذلك يتخلص منهما إذا ما حلتا في موقع تظهر فيه قوتهما أما الفتحة فلا يتخلص منها لخفتها.

ما قرأه الأعمش بالإبدال الحركي (إيثار حركة الضم على الكسر)

فقد قرأها (**وقثائها**) بضم صوت القاف في قوله تعالى: **(فَادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا وَقِثَّائِهَا)** [سورة البقرة: آية 61]

القِثاء والقُثاء بكسر القاف وضمها لغتان.

قال الزجاج: "في القِثاء لغتان، يقال: القُثاءُ والقِثاء... والأَجود الأكثر وقِثائها بالكسر"[26].

جاء في المعجم الوسيط: "(القثاء) نباث من الفصيلة القُرعِيَّةِ قريب من الخيار لكنه أطول واحدتُه قِثاءة واسم جنس لما يسمى بمصر: الخيار والفجُّور والفَقُّوس"[27].

جاء في البحر: "القثاء اسم جنس واحده قثاءة بضم القاف وكسرها، وهو هذا المعروف وقال الخليل: هو الخيار"[28] فالضم والكسر في لفظ (القثاء) لغة إلا أن في(قثائها) هو لغة أكثر العرب وهو الذي رجحه الزجاج[29].

فالكسر والضم لغتان مسموعتان قال ابن دريد: "فأما القُثاء والقثاء لغتان"[30]

أما أبن جني فقد ذهب إلى أن الضم "حسن طريقة وذلك أنه من النوابت، وقد كثر عنهم في هذه النوابت الفعال كالزباء والقلام والعلام والثقاء"[31].

وهي جميعا من النباتات والضم بوجه عام من خصائص القبائل اليدوية "لأنه – أي: الضم- مظهر من مظاهر الخشونة اليدوية"[32] والصوتان كثيرا ما يتبادلان، ولعل ما جاء في قراءة الأعمش بالضم خير شاهد.

بل إن المستشرق الألماني (براجشيتراس) جعل الضمة والكسرة حركة واحدة في الأصل[33].

أي من الناحية الصوتية قال إبراهيم أنيس: أما الضمة والكسرة فهما من أصوات اللين الضيقة[34] أي: أن درجة الانفتاح بين اللسان والحنك الأعلى ضيقة.

وقرأ لفظ (**قنوان**) في قوله تعالى:(**وَمِنَ النَّخْلِ مِنْ طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّاتٍ مِنْ أَعْنَابٍ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ انْظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ إِنَّ فِي ذَلِكُمْ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ)** [سورة الأنعام: آية 99] بالضم[35] (**قُنْوَانٌ**) وقراءة المصحف (**قِنْوَانٌ**) بالكسر، واحده قِنْو بكسر القاف على قراءة الجمهور، وبضمها على قراءة الأعمش وهما لغتان بمعنى واحد.

"وقد ذكر ابن عطية نقلاً عن الفراء أن الضم في (قُنْوَانٌ) هي لغة قيس وأهل الحجاز، والكسر أشهر في العرب"[36] ضم القاف في (قُنْوَانٌ) لغة حكاها سيبويه[37] وجاء في المصباح: "القِنو بالكسر لغة الحجاز، وبالضم في لغة قيس"[38] فقد حدث الإبدال الحركي بين الكسر والضم "قال ابن أبي مريم: وقد يأتي (فعلان) بالضم والكسر جمعا لشيء واحد نحو: حشٍ وهو البستان والجمع حُشان و حِشّان"[39].

وقد عَدَّا الصنعاني (القنوان) من المثلث وذلك في قوله: (القَنواق): "لغة غي القِنوان والقُنوان"[40].

وقرأ بالإبدال الحركي (**يزعمهم**) بضم الزاي[41]، في قوله تعالى: (**وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِ نَصِيبًا فَقَالُوا هَذَا لِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ**) [سورة الأنعام: آية 136].

قراءة الجمهور بفتح الزاي، والأعمش بضمها، وهما لغتان قال الفراء: بزُعمهم، وزِعمهم، ثلاث لغات ولم يقرأ بكسر الزاي أحد نعلمه[42].

وجاء في القاموس: (الزعم) مثلثة القول الحق والباطل والكذب ضدٌ، وأكثر ما يقال فيما يُشكُّ فيه[43].

"والضم لغة بني أسد والفتح لغة أهل الحجاز"[44]

ما قـــــــرأه الأعمش بالكسر: قرأ بكسر النون في (نِسْتعين)[45] [سورة الفاتحة: آية 4]

وهذه القراءة بكسر النون لغة. قال أبو جعفر: "وهذه لغة تميم وأسد وقيس وربيعة"[46].
وبالفتح وهي قراءة الجمهور (هي لغة الحجاز وهي اللغة الفصحى)[47]
وقد وقع الإبدال الحركي بين الصامت القصير الفتح والكسر، والكسر أثقل من الفتح.
ونقل أبو حيان عن الأزهري أن الكسر لغة تميم في مضارع عَلِمَ غير الياء[48].
والفتح هو الذي جاءت به القراءات المتواترة، غير أن الدكتور رمضان عبد التواب يرى أن (الفتح في أحرف المضارعة حادث)[49]
فإن كان ما قال فإن الفتح يكون تطوراً فراراً من الحركة الثقيلة إلى أخف الحركات.
والقول بأن النطق بالفتح والنطق بالكسر في أحرف المضارعة جاءا عند العرب ما قاله ابن فارس تحت باب (القول في اختلاف لغات العرب) حيث قال: "اختلاف لغات العرب من وجوه:
أحدها الاختلاف في الحركات كقولنا: (نَستعين) و(نِستعين) بفتح النون وكسرها"[50].
وقد كان سيبويه قد قرر في باب ما تكسر فيه أوائل الأفعال المضارعة للأسماء أن "ذلك في جميع لغة العرب أهل الحجاز ..."[51] ثم قال بعد ذلك: "وجميع ما ذكرت مفتوح في لغة أهل الحجاز وهو الأصل"[52].
قال السيرافي: "يعني نَعلم وتَعلم وما أشبه ذلك وصارت لغتهم الأصل"[53]
فالمتأمل في كلام سيبويه يرى أنه لم يحصر هذه الظاهرة (القلقلة) في قبيلته أو قبائل عربية معينة، وإنما نسبها إلى جميع العرب ما عدا الحجازيين.
وبهذا تكون قراءة الأعمش قد جاءت موافقة للهجة قبيلة أسد، وظاهرة كسر أحرف المضارعة تجري كثيراً على ألسنتنا في بلادنا فنحن نقول مثلا: نِمشي، إمشي، تِكتب، نِشري ...
وقرأ الأعمش بالإبدال الحركي بكسر الراء في (رِدُّوا)[54] في قوله تعالى: **(كُلَّ مَا رُدُّوا إِلَى الْفِتْنَةِ أُرْكِسُوا فِيهَا)** [سورة النساء: آية 91]
قال أبو جعفر: " لأن الأصل رُدِدُوا فأدغم وقلب الكسرة على الراء"[55]
أي: نقل كسرة الدال إلى الراء قبلها ثم تم الإدغام إدغام الدال في الدال بعد سلب حركتها، والفعل (ردّ) مضعّف وفي حالة بنائه للمجهول يضم أوله وجوبا، قال الحملاوي: "وأوجب الجمهور ضم فاء الثلاثي المضعف نحو: شُدَّ ومُدَّ، والكونيون أجازوا الكسر وهي لغة بني ضبة"[56]، ويظهر أن ما أجازه الكوفيون جاءت من قراءة الأعمش.
وجاء في أوضح المسالك: " والحق قول بعض الكوفيين: إن الكسر جائز وهي لغة بني ضبة وبعض تميم"[57].

وذهب ابن جني إلى أن الضم والكسر في أول المضعف لغتان الضم اللغة الفاشية والكسر لغة بني ضبة[58].

فلصعوبة الانتقال من الضم إلى الكسر حدث الإبدال الحركي بين الصامتين حيث نقلت حركة الدال المكسورة إلى الراء ثم أدغم صوت الدال في مثله فصار (رِدّوا).

ما قرأه الأعمش بالإبدال الحركي (حركة الفتح) خلافا لقراءة الجمهور بالكسر

من ذلك قرأ (**غلظة**) بفتح الغين[59] في قوله تعالى: **(وَلْيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً)** [سورة التوبة: آية 123]

وكسر غين غلظة على قراءة الجمهور وفتحها على قراءة الأعمش.

قال أبو حيان: "وقرأ الجمهور (غِلظة) بكسر الغين وهي لغة أسد... وبفتحها وهي لغة الحجاز"[60].

وفي هذه اللفظة ثلاث لغات للعرب، جاء في أصلاح المنطق (**غِلظة، غَلظة، غُلظة**)[61].

قال الدكتور علي عبد الواحد وافي: "(**غَلظة**) بفتح الغين وفقا للغة الحجاز، وبكسرها وفقاً للغة أسد، وبضمها وفقا للغة بعض العرب، وعلى أسد تسير اللهجات العامية المعاصرة"([62]) وعزا أبو حيان الضم في (**غُلظة**) إلى تميم[63] وعلى أية حال فإن القراءة سنة متبعة إلا أن النطق بأخف الصوائت الفتحة يعبر عن البيئة الحجازية المتحضرة بينما النطق بالصائت القصير الكسرة يعبر عن البيئة البدوية (تميم وأسد وأهل نجد)[64].

وقرأ بالإبدال الحركي (حركة الفتح)

قوله (**غَشاوة**)[65] بفتح العين في قوله تعالى: **(وَجَعَلَ عَلَـــى بَصَرِهِ غِشَـــــاوَةً)** [الجاثية: آية 22] وغِشاوة بكسر الغين وفتحها لغتان بمعنى واحد (وهو الغطاء)[66] وعده الصفاني من المثلث فقال: "الغُشاوة لغة في الغِشَاوَة والغَشَاوة"[67].

وبفتح الغين على قراءة الأعمش (لغة ربيعية)[68] وهي بالكسر في قراءة الجمهور أجود وأنصح من غيرها؛ لأنه الاستعمال العربي، قال أبو جعفر: "كذلك تستعمل العرب في كل ما كان مشتملا على الشيء نحو: عمامة وقلادة"[69] وعلى وزنها في لهجتنا عصابة.

ما قرأه الأعمش بالتسكين: تسكين الصوت المتحرك من مظاهر التخفيف وقد وردت قراءات للأعمش نهج فيها إلى التسكين الصامت المتحرك، فقد قرأ (الجمْعة) بإسكان الميم[70] في قوله تعالى: **(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ)** [سورة الجمعة: آية 9]

فـ(الجمعة) بضم الميم وإسكانها لغتان، الإسكان لغة تميم[71] والضم لغة الحجاز[72]، وقال ابن الأنباري: "وفي الجمعة ثلاث لغات: أفصحهن: الجُمُعة بضم الجيم والميم، والجُمْعة بضم الجيم و تسكين الميم..."[73].

وجاء في المخصص: "وفي الجمعة ثلاث لغات: جُمُعة، جُمْعة، جُمَعة"[74] والأخيرة لم يقرأ بها.

وفي قول القحطاني: "بسكون الميم وهي لغة تميم، والجمهور على الضم، وفي لغة أخرى فتحُها، قال أبو حيان: ولم يقرأ بها"[75].

والقراءة بإسكان الميم "هو من تخفيف المضموم"[76] فأصل القراءة بالضم ثم حُذف لثقله. فالعلة كما يبدو ثقل تتابع الصوائت فجاء الحذف طلبا للتخفيف.

قال صاحب المصباح: "وَيَوْمُ الْجُمُعَةِ سُمِّيَ بِذَلِكَ لِاجْتِمَاعِ النَّاسِ بِهِ وَضَمُّ الْمِيمِ لُغَةُ الْحِجَازِ وَفَتْحُهَا لُغَةُ بَنِي تَمِيمٍ وَإِسْكَانُهَا لُغَةُ عُقَيْلٍ وَقَرَأَ بِهَا الْأَعْمَشُ"[77].

وينقل القرطبي في جامعه عن الفراء وأبي عبيد "أن التخفيف أقيس وأحسن؛ نحو غُرْفة وغُرَف، وطُرْقة وطُرَف، وحُجْرة وحُجَر"[78]

وجاء في المعجم الوسيط: "وَالْجُمُعَة وَالْجُمُعَة وَالْجُمْعَة مَا يَلِي الْخَمِيس من أَيَّام الْأُسْبُوع"[79] فكلنها بمعنى واحد وإن اختلفت حركة الصائت.

وقرأ بإسكان الصائت المكسور (**بورقـــكم**) بإسكان الراء في قوله تعالى: **(فَابْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ)** [سورة الكهف:آية 19] ، والقـراءة في المصحف بكسر الراء.

الأصل في ذلك الكسر؛ لأنه من الوَرِق والتسكين إنما هو للتخفيف، قال ابن قتيبة: " والوَرِق المال من الدراهم"([80])

والتخفيف في مثل هذا الموضع ورد كثيرا عن العرب فهم يقولون في كبِد كبْد، وكتِف كتْف، وفخِذ فخْذ...إلـخ.

قال ابن أبي مريم: "والوجه أنه مخفف من وَرِق، حذفت الكسرة منه كما حذفت من كَتْف وكبْد وفَخد"[81]

ما قــرأه بإسكان المفتوح: قرأ (قتْر) بسكون التاء[82] وذلك في قوله تعالى: **(وَلَا يَرْهَقُ وُجُوهَهُمْ قَتَرٌ وَلَا ذِلَّةٌ)** [سورة يونس: آية 26] والفتح والتسكين بمعنى واحد.

قال أبو جعفر: "والقَتْرُ، والقَتَرُ، والقُتْرَةُ بمعنى واحد"[83] وقال أبو حيان: "وقرأ ... الأعمش (قَتْر) بسكون التاء وهي لغة كالقَدَرِ والقدْر"[84]

وقد نص العلماء على أن التحنيف بتسكين الصائت المتحرك يشمل الصائت المضموم والمكسور، أما الصائت المفتوح فتخفيفه شاذ؛ لأن حركته أخف الحركات عند العرب، قال سيبويه: "وأما ما توالت فيه الفتحتان فإنهما لا يسكنون منه؛ لأن الفتح أخف عليهم من الضم والكسر"[85]

وقال ابن جني: "ألا ترى أن من قال: فَخْذٌ ورَجُلٌ وهو يريد فَخِذاً ورَجُلاً لم يقل في جَمَل جَمْل لخفة الفتحة"[86] ثم عقب بعد ذلك على ما ورد من إسكان المفتوح بقوله: " وهذا عندهم من الشاذ"[87] ولكن ما قاله ابن جني قد يُعترض عليه بأن إسكان المفتوح قدد ورد في لسان العرب بل وفي قراءات قرآنية وإن كانت شاذة.

فاللفظة القرآنية إن وردت شاذة قراءةً، فهي فصيحة لغة وها هو ذا ابن جني يذكر أن إسكان المفتوح قد ورد عنهم وذلك في قوله: "وقد سُمع شيء من هذا الإسكان في المفتوح"[88]

وإسكان وسط الكلمة ورد عن قبيلة تميم؛ لأن الكلمة عندهم لا تبدأ إلا بمقطع مغلق (ساكن) أي: ينتهي بصوت ساكن (فــقثْر) مقطعها الأول مغلق ويلاحظ هنا أن بني تميم ومن وافقهم من العرب يسكنون الصوت الثاني ما لم يكن مفتوحا مسبوقا بصوت قبله مفتوح نحو: جَمَل مثلاً.

وقد جاءت قراءة المصحف بالفتح؛ لأنه الأصل، يقول ابن سيدة:"... علمت أن الحركة هي الأصل وأن الإسكان تخفيف كما أسكنوا الرسُل والكُتُب والأُذُن والطُّنُب"[89].

من خلال ما تقدم يتبيّن أن الأعمش قرأ طائفة من الحروف بالإبدال بنوعيه الصوامت والصوائت وكان الهدف من ذلك كله إدارة التخفيف؛ لأن في تتابع ثلاث حركات شيئا من الثقل.

وأخيرا فإن ظاهرة الإبدال هي ظاهرة عامة في كل اللغات ؛ لأن بواسطته تتولد كثير من الألفاظ الجديدة، فهو بذلك يُعد وسيلة من وسائل نمو اللغة.

وآمل أن يسهم هذا البحث ولو قليلا في خدمة لغتنا العربية . والله ولي التوفيق

الهوامـــــــــش:

1. المحتسب، 1/32-33.
2. معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس، تحقيق عبد السلام هارون دار الجيل، بيروت، لات 1/210.
3. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، لات 4/279.
4. الصاحبي في فقه اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس، تحقيق السيد أحمد صقر، طبعة مؤسسة المختار، 2005م، ص343.
5. سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق مصطفى السقا وغيره، وزارة المعارف، دار إحياء التراث القديم، ط 1، 1954م، 1/197.
6. ينضر الإبدال، لأبي الطيب عبد الواحدين علي اللغوي، تحقيق عز الدين التنوخي دمشق 1960-1961م.
7. دراسات في فقه اللغة، د. صبحي الصالح، دار العلم للملايين، ط 11، 1986م، ص235.
8. من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط 7، 1994م، صفحة 75.
9. البحر المحيط، لأثير الدين أبي عبد الله محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي الغرناطي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط 2، 1990م، 4/143.
10. الموضح في وجوه القراءات وعللها، نصر بن علي بن محمد أبي عبد الله الشيرازي الفارسي النحوي، المعروف بابن ابي مريم، تحقيق عبد الرحمن إبراهيم بدر، دار الصحابة للتراث، طنطا، ط 1، 2007م، 1/262.
11. البحر المحيط، مصدر سابق، 4/143.
12. جامع البيان في تفسير القرآن، لأبي جعفر محمد بن جرير الطيري، دار المعرفة، ط1، بالمطبعة الكبرى الأميرية ببولاق 1323ه، 7/136.
13. الموضح في وجوه القراءات وعللها، مصدر سابق 1/262، لطائف الإشارات لفنون القراءات، 4/204
14. البحر المحيط، مصدر سابق، 4/509، وينظر روح المعاني، 10/22.
15. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق على النجدي ناصف وغيره، القاهرة 1994م، 1/280، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لأبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، لات، 10/22.
16. الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، دار الشام للتراث، ط2، 1950م، 8/31، وينظر تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الزبيدي، ط1، بالمطبعة الخيرية سنة 1306ه، 2/566.
17. روح المعاني، للألوسي، مصدر سابق، 10/22.
18. البحر المحيط، مصدر سابق، 4/517، والكاشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، دار المعرفة، بيروت، لات، 2/107.
19. المعجم الوسيط، أصدره مجمع اللغة العربية بالقاهرة في مجلدين عامي 1962/1960م، 1/172-173.
20. فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، دار ابن الكثير، دمشق-بيروت، ط2، 1998م، 2/370، روح المعاني، مصدر سابق، 10/119.

21. البحر المحيط، مصدر سابق، 55/5.
22. روح المعاني، مصدر سابق، 119/10.
23. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، للقاضي أبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، ط1، 2001م، 46/3.
24. المحرر الوجيز، مصدر سابق، 231/10.
25. الجامع لأحكام القرآن، مصدر سابق، 166/8.
26. معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق إبراهيم بن السري، تحقيق د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، ط1، 1988م، 143/1.
27. المعجم الوسيط، مصدر سابق،742/2.
28. البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، 219/1.
29. معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، 143/1.
30. جمهرة اللغة، لأبي بكر محمد بن الحسن الأزدي البصري، دار صادر، بيروت، لات 46/1.
31. المحتسب، لابن جني، مصدر سابق، 87/1.
32. في اللهجات العربية، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط9، 1995م، ص91.
33. التطور النحوي للغة العربية، برجشتراسر ترجمة د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1994م، ص56.
34. الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط3، 1987م، ص41.
35. البحر المحيط، لأبي حيان، مصدر سابق، 189/4.
36. المحرر الوجيز، لابن عطية، مصدر سابق، 328/2.
37. إعراب القرآن، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، تحقيق د. محمد محمد تامر وغيره، دار الحديث، القاهرة، 2007م، 41/2.
38. المصباح المنير، لأحمد بن محمد الفيومي، دار الغد الجديد، القاهرة – المنصورة، ط1، 2007م، ص299.
39. الموضح في وجوه القراءات وعللها، مصدر سابق، 404/1.
40. كتاب الشوارد، لأبي الحسن بن محمد الحسن الصغاني، تحقيق مصطفى حجازي مراجعة د. محمد مهدي علام، ط2، مجمع اللغة العربية، لات، ص17.
41. إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، مصدر سابق، 393/1.
42. معاني القرآن، لأبي زكرياء يحيى بن زياد الفراء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي – محمد علي النجار، 356/1، دار السرور، بيروت لبنان لات، البحر المحيط، لأبي حيان، مصدر سابق، 227/40.
43. القاموس المحيط، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزبادي، دار الجيل، بيروت، لات، 126/4.
44. البحر المحيط، مصدر سابق، 227/4.
45. البحر المحيط، مصدر سابق، 23/1، ولطائف الإشارات لفنون القراءات، لأحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني، تحقيق د. خالد حسن أبو الجود، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، ط1، 2014م، 34/3.
46. إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس 17/1.
47. البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، مصدر سابق، 23/1.
48. البحر المحيط، مصدر سابق، 269/5.
49. فصول في فقه اللغة، د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط6، 1999م، ص125.
50. الصاحبي في فقه اللغة، لأحمد بن فارس، ص37.

51. كتاب سيبويه، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت، 1966م، 110/4.
52. كتاب سيبويه، مصدر سابق، 111/4، وينظر شرح شافية ابن الحاجب، لرضى الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، تحقيق محمد نور الحسن وغيره، بيروت-لبنان 1975م، 141/1.
53. شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العالمية، بيروت – لبنان، ط1، 2008م، 487/4.
54. إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، 281/1، والجامع لأحكام القرآن، للقرطبي،311/5، والبحر المحيط، لأبي حيان، 319/3.
55. إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، 281/1.
56. شذا العرف في فن الصرف، للشيخ أحمد الحملاوي، المكتبة الثقافية، بيروت – لبنان، ط12، 1957م، ص52.
57. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ط8، 1986م، 388/1.
58. المحتسب، مصدر سابق، 345/1.
59. إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، 517/1، والبحر المحيط، لأبي حيان، 115/5، والمحرر الوجيز، لابن عطية،97/3، والجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، 298/8.
60. البحر المحيط، لأبي حيان 115/5.
61. إصلاح المنطق، لابن السكيت، تحقيق أحمد محمد شاكر، عبد السلام محمد هارون، ط4، دار المعارف 1949م، ص117.
62. اللهجات العربية بحوث ودراسات، منشورات مجمع اللغة العربية، القاهرة، الجزء الأول، ط2، 2010م.
63. البحر المحيط، لأبي حيان، 115/5.
64. اللهجات العربية في القراءات القرآنية، د. عبده الراجحي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط2، 2009م، ص125.
65. إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، لأحمد بن محمد الدمياطي، تحقيق عبد الرحيم الطرهوني، دار الحديث، القاهرة، سنة الطبع 2009م.
66. لسان العرب، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرك بن منظور، دار صادر، بيروت، 1992م، مادة (غشا).
67. الشوارد في اللغة، للصغاني، ص1-2.
68. البحر المحيط، 49/8.
69. إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، 282/3.
70. البحر المحيط، لأبي حيان 267/8، وإعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، 282/3.
71. روح المعاني، للألوسي، 99/28.
72. معاني القرآن، للفراء، 156/3.
73. المذكر والمؤنث، لأبي بكر بن الأنباري، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث، القاهرة، 1981م، 267/1.
74. المخصص، لأبي الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي المعروف بابن سيده، دار الكتاب العلمية، بيروت لبنان، لات، 27/17.
75. لطائف الإشارات لفنون القراءات، للقسطلاني 394/8، والبحر المحيط، مصدر سابق، 267/8.

76. إعراب القراءات الشواذ، لأبي البقاء العكبري، تحقيق محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط2، 2010م، 286/2.
77. المصباح المنير، ص68.
78. الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، 97/18.
79. المعجم الوسيط، 141/1.
80. أدب الكاتب، لابن قتيبة، تحقيق محمد الفضلي، دار الجمل، بيروت، 2001م، ص218، وإصلاح المنطق، لابن السكيت، ص101.
81. الموضح في وجوه القراءات وعللها، لابن أبي مريم 462/2.
82. البحر المحيط، لأبي حيان، 147/5،ولطائف الإشارات، للقسطلاني، 81/5.
83. إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، 525/1.
84. البحر المحيط، 147/5.
85. كتاب سيبويه، 115/4، شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، 492/4.
86. المنصف شرح كتاب التصريف، لابن جني، تحقيق ابراهيم مصطفى، عبد الله أمين، إدارة إحياء التراث القديم، ط1، 1954م، 21/1.
87. المنصف، 21/1.
88. الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، 338/2.
89. المخصص، لابن سيده، 81/1.